انتخابات الجمعية التأسيسية في العراق
(1924–1922)

أ.د علي البديري
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

ان احتلال الولايات العثمانية الثلاثة : البصرة، بغداد، والموصل، والتي شكلت بأجمعها ما عرف بأسم وادي الرافدين Mesopotamia او العراق، قد جرى استكماله من قبل القوات البريطانية في 7ت2 1918 عند أحتلالها الموصل. ومن جراء التشرذم والعزلة اللتان ضربتا سكان الولايات هذه، كان من الصعب على مفهوم او رابطة المواطنة العراقية ان تتطور، فالناس في الغالب الاعم شعروا بروابط الولاء الى عشائرهم وقادتهم الدينيين او الى مدنهم و مناطقهم، وبخاصة، مع استمرار غياب دولة العراق كأطار سياسي جامع قبل العام 1920. والافتقار الى الاحزاب السياسية، ظاهرة اخرى ميزت واقع الحياة العراقية في جانبها السياسي، ما عدا بعض الجماعات التي كانت تطلق عليها بعض الدوائر الرسمية البريطانية اسم (المتطرفون Extremists) وهم المناوئون لادارة الانتداب البريطانية، والمطالبون بدولة عربية في البلاد، يقف على رأس السلطة السياسية فيها، احد أبناء الشريف حسين بن علي، حيث شكلوا لهم حزباً سياسياً عرف بأسم (حرس الاستقلال) (1) وحظى بمساندة القادة او الزعماء الدينيين في المدن المقدسة من البلاد.

أعلن في بغداد وبتاريخ 3أيار 1920 عن الانتداب البريطاني على العراق. وذلك يعني، بأن العراق قد أصبح مسؤولية بريطانية من قبل عصبة الامم (2). وفي منظور الشعب، كان نظام الانتداب مجرد غطاء لتكريس الهيمنة البريطانية على البلاد، وعليه، تسبب الاعلان بتذمر واستياء شعبي شديدين، وعقدت الاجتماعات السرية من قبل الزعماء المناهضين للانتداب البريطاني، وقرروا فيها رفع مطالبهم المتعلقة بمستقبل العراق الذي يمثلونه الى المفوض المدني أي. تي. ولسن A. T. Wilson (3) بغية تحويلها وعرضها على الحكومة البريطانية في لندن. ولهذه المهمة جرى اختيار (15) مندوباً في تجمع حاشد انعقد في جامع الحيدر خانة، وبتاريخ 2حزيران 1920 سلم المندوبون المفوض المدني ولسن، الوثيقة التي تضمنت مطالبهم بتشكيل جمعية وطنية يجري اختيار أعضاؤها وفقاً لقانون الانتخابات العثماني (التركي) على ان تلتئم في

بغداد لصياغة مقترحات تشكيل حكومة وطنية للبلاد، وعلى وفق (التعهد) الذي ورد في البيان الانكليزي – الفرنسي بتاريخ 8ت2 1918 (4). وفي رد ولسن على وفد المندوبين، وعد بمناشدة حكومة بلاده النظر في المطالب. وفي غضون ذلك، جرى اختيار مندوبين ايضاً، في كربلاء، النجف، الحلة والشامية، حيث قدموا بدورهم وثائق مطالب تماثل وثيقة المطالب في بغداد، الى الحكام في مدنهم.

بتاريخ 21حزيران 1920، أعلنت الادارة البريطانية في العراق، بأن السير برسي كوكس p. Cox (5) الذي سيصبح المندوب السامي البريطاني، سيكون في بغداد الخريف القادم، حيث خول بتنصيب مجلس دولة برئاسة عربية، وجمعية عامة منتخبة من قبل سكان البلاد عبر أنتخابات حرة عامة. وبدا واضحاً، بأنه سيعهد الاعداد لقانون أساسي، الى التشاور مع جمعية عامة منتخبة، وكما نصت شروط او بنود الانتداب (6)، ومن جانبها، أصرت الحركة المناهضة للانتداب على دعوة فورية لانعقاد الجمعية وعارضت أي ارجاء حتى الخريف. وعلى أية حال، دعت الادارة البريطانية في 12تموز 1920، النواب العراقيون السابقون في المجلس العثماني (النواب) والاعيان السابقون في مجلس المبعوثان الى اللقاء في مجلس ومناقشة الاساس الانتخابي لانتخابات الجمعية العامة. في حين ، شددت حركة مناهضة الانتداب على مطالبها السابقة، وحاولت اقناع النواب السابقين برفض الدعوة، غير انها فشلت في ذلك. وتقول غيرترود بل Gertrude Bell بهذا الصدد : ان فريق الوطنيون مال بوجه عن المشروع (الدعوة) لاعتقادهم بأنها محاولة من جانبنا لسحب البساط من تحت أقدامهم (7). وعليه، فأن ثلاثة من أصل خمسة اعضاء في اللجنة التنفيذية للمندوبين، وهم كل من : محمد الصدر، يوسف السويدي، وجعفر ابو التمن، رفضوا العضوية التي عرضتها عليهم لجنة المندوبين السابقين خلال اجتماعها الثاني. وتجدد الهياج الوطني في بغداد، غير ان سلطات الادارة البريطانية قمعته و سارعت الى اعلان الاحكام العرفية، وعد ذلك نهاية حرس الاستقلال كحزب.

واصلت لجنة الانتخابات عملها في تنقيح قانون الانتخابات العثماني، فيما اعلن السير برسي كوكس بتاريخ 11ت2 1920 عن تشكيل مجلس مؤقت للدولة برئاسة عبد الرحمن النقيب(8) ، فعرض امامه قانون الانتخابات العثماني المنقح بعيد تسلمه من لجنة الانتخابات في 4ت2 1920. مجلس الدولة ، ومن جانبه، اقترح ان يكون التمثيل الخاص متوافقاً مع القبائل اضافة الى الطوائف غير المسلمة في البلاد، وقرر أيضاً، بأن يعرف القانون الانتخابي للجمعية

العامة بأسم : النظام المؤقت لانتخابات الجمعية التأسيسية، وصادق على هذه المقترحات في 16ك1 1920.

غير ان انقضاء ثلاثة أشهر من دون افتتاح الجمعية العامة المنتخبة، ومن جانب اخر، شجع جريدة (الاستقلال) المناوئة للانتداب، لتصبح اكثر تبرماً حيال مجلس الدولة (الحكومة المؤقتة) والسياسة البريطانية معاً، وقاد الى تعليق صدورها في 10شباط 1921. وتصرف الزعماء المناوئين للانتداب، وبينهم عدداً من المندوبين على نحو غير فعال، رغم حدة المنشورات المناهضة للانتداب والتي ظهرت على الجدران في بغداد، وعلم ايضاً، ان عدداً من القبائل تعتزم الثورة ضد الحكومة. ان هذه الدلائل وغيرها، اقنعت على ما بدا، المندوب السامي ومؤتمر القاهرة الذي دعا اليه وزير المستعمرات البريطاني ونستون شرشل (9) للتقرير ومن بين عدة اشياء مستقبل العراق، بتأجيل أنتخابات الجمعية التأسيسية. ومؤتمر القاهرة بدوره، سمى الامير فيصل بن الشريف حسين (10) الذي اجبر على ترك سوريا، ليكون حاكماً على العراق، فعادت الحركة المناهضة للانتداب الى المطالبة بأنتخاب الامير فيصل ملكاً عبر الجمعية التأسيسية، فيما قرر مجلس الدولة اجراء استفتاءً شعبياً عاماً بدلاً من ذلك.

وعندما جرى الاستفتاء جعلت الحركة المناهضة للانتداب قبولها بفيصل ملكاً على العراق، مشروطاً بنظام الجمعية التأسيسية في غضون مدة امدها ثلاثة أشهر، تبدأ من تاريخ تسلم الامير فيصل مهامه الرسمية ملكاً على البلاد. وفي خطاب الجلوس على العرش بتاريخ 23اب 1921، وعد الملك فيصل بأن من اول مهامه مباشرة الانتخابات ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد من اجل صياغة الدستور والتصديق على المعاهدة الانكليزية – العراقية (11).وفي اطار الملكية اصبح مجلس الدولة حكومة، ومهمتها الرئيسية مفاوضات المعاهدة. والمعاهدة في المنظور البريطاني، تضمين للتعهدات البريطانية كدولة منتدبة على العراق،وحماية مصالحها في البلاد، عبر اعادة صياغة شروط او بنود الانتداب بشكل معاهدة مع دولة العراق. في حين، وفي منظور العراق تعني انهاء الانتداب البغيض. التقاطع في الرؤيتين طال من امد المفاوضات حتى 25حزيران 1922، عندما قبلت الحكومة العراقية، وتحت تأثير الضغط البريطاني، المعاهدة، فيما أكتسب الاهتياج الكبير ضد الانتداب والمعاهدة، والذي قادته الحركة المناهضة للانتداب، زخم جديد، لان الملك فيصل الذي كان على تماس متواصل وتعاطف مع الحركة في البلاد، رفض الموافقة على قرار الحكومة. وأخبر المندوب السامي بأنه ان قبل بالمعاهدة، فأن سقوط سيكون

مؤكداً. فقد كان مقتنعاً بأن الجمعية التأسيسية سوف تتنكر له وللمعاهدة معاً، فقرار قبول الحكومة بالمعاهدة يعني بأن على الجمعية التأسيسية الانعقاد حتى تتخذ قرارها (12).

وبعد استقالة جعفر ابو التمن، ممثل الحركة المناهضة للانتداب، من الحكومة أحتجاجاً على قبولها المعاهدة، تبين للحركة بأنه وفي اطار الظروف الراهنة، فأن من الصعب اجراءانتخابات حرة من دون تدخل الحكومة العراقية الواقعة تحت تأثير الهيمنة البريطانية. لذا، جرت الدعوة لعقد اجتماعاً في النجف الاشرف بتاريخ 27تموز 1922، حيث تضمن البيان الذي نتج عنه المطالبة بحل الحكومة، والتهديد بمقاطعة الانتخابات ان استمر الموقف السياسي على ما هو عليه (13). وفي بغداد، عبرت العريضة الموجهة الى الملك، بعد طوافها في ارجاء المدينة للتوقيع عليها، عن التصميم لنيل الاستقلال التام، معارضة المعاهدة، ومقاومة اجراء الانتخابات، التي نشرت ظوابطها في ايار 1922. وزادت حادثتي النجف وبغداد من تفاقم الازمة داخل الحكومة، حيث قدم أعضاؤها استقالتهم في 14اب 1922، بعد ان شعروا انهم لن ينالوا ثقة الملك فيصل الاول.

وفي غضون ذلك، تأسس الحزبان المناهضان للانتداب : الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر ابو التمن، وحزب النهضة بزعامة امين الجرجفجي، حيث كان السيد سعيد محمد الصدر المحرك الروحي لهما، قد استغاث الامة العراقية، بعد خمسة أيام من استقالة الحكومة،في جريدة (المفيد) لمعارضة الانتداب والمعاهدة،وطالب بتأجيل انتخابات الجمعية التأسيسية حتى يتحسن الموقف السياسي لدرجة تكفي لمنع الفساد في الانتخابات(14). وفي الذكرى السنوية الاولى لجلوس الملك فيصل الاول على عرش البلاد (23اب 1922) نظم الحزبان تجمعاً في فناء القصر الملكي للتعبير عن موقفهما الجديد، والقيت كلمة بحضور ممثل الملك، وفيها بين الحزبان اسباب المطالبة بأنتخابات الجمعية التأسيسية قبل عام، والمطالبة بتأجيلها اليوم، وسلم ممثلي الحزبين أحتجاجاً بذلك الى الملك، والذي جرى نشره في جريدتيهما في اليوم نفسه، فهاجم الاحتجاج السياسة البريطانية في العراق، ودعا الى أنهاء التأثير البريطاني في الادارة . وطالبا فيه ايضاً بتشكيل حكومي قوامه من الوطنيين المخلصين، وبالتالي فلا اقرار بالمعاهدة او الدخول في مفاوضات، حتى تجتمع الجمعية التأسيسية بعد أنتخاب أعضاؤها أنتخاباً حراً (15).

كان الملك فيصل الاول، وفي اليوم نفسه، يعاني من ألتهاب الزائدة الدودية، والتي تطلبت اجراء جراحة فورية له. وهذا، الى جانب الفراغ الحكومي، قد سمحا للمندوب السامي من الاستيلاء

على السلطة في البلاد. فقام بالتضيق على حركة المعارضة عبر أعتقال ونفي قادتها، وقمع أعلامها وأحزابها، وأصدار أوامره الى الطيران الحربي بقصف الشيوخ وقبائلهم المناهضة للانتداب.

وبينما كان الملك فيصل يتماثل للشفاء، طلب ونستون شرشل بتاريخ 29اب 1922، من المندوب السامي برسي كوكس تكليف السيد عبد الرحمن النقيب بتشكيل حكومة جديدة، ظاهرها الاضطلاع بالعمل الروتيني للادارة، وهو الموضوع الذي صادق عليه الملك بالنتيجة. والحكومة ستعلن المعاهدة على الفور، وأن تبين للملك بأن على بريطانيا ان لا تسمح لسياستها لان تكون تخريبية عند غيابه. فبين الملك (قائلاً) اذا قررنا الذهاب الى الانتخابات، فأن حكومة النقيب ستعلم، بالطبع، جميع الموظفين الانكليز والعرب، بأستخدام نفوذهم لتأمين القبول بالمعاهدة(16). وفي 2أيلول 1922 سأل شرشل المندوب السامي كوكس، بأن يطلب من الملك فيصل الاقرار بالتدابير التي اقدم عليها (المندوب السامي) خلال مرض الملك، والاتفاق على مشاورة المندوب السامي والتصرف بناءً على مشورته في تشكيل الحكومة. وفي 14أيلول، شدد على ان الملك والحكومة سيعملان بحماسة من اجل تمرير المعاهدة عبر الجمعية التأسيسية(17).

ومن أجل الابقاء على سلامة عرشه، وشعوره بان الغاية تبرر الوسيلة، اذعن الملك فيصل الاول لشروط المندوب السامي، لذا، استغرق تشكيل الحكومة حتى 29أيلول 1922، فأقرت التصديق على المعاهدة في 10ت1 1922، وجرى نشرها في 13ت1، ثم صدرت الارادة الملكية بتاريخ 21ت1، والتي تحدد بمقتضاها يوم 24ت1 موعد البدء في انتخابات الجمعية التأسيسية(18).

- **الانتخابات العامة :**

طبقاً لنظام انتخابات الجمعية التأسيسية، قسم العراق الى (14) قسماً او لواءً، حيث أعتبر كل لواء من الالوية، دائرة انتخابية، يقف على رأس الادارة فيها (المتصرف). ويتكون اللواء من عدة وحدات ادارية قوامها من المدن الكبيرة التي تعرف بأسم (القضاء)، ويتكون القضاء بدوره من عدة وحدات ادارية قوامها من المدن الصغيرة والقرى التي تعرف بأسم (الناحية).

وتجري عملية اختيار الممثلين (النواب) الى الجمعية التأسيسية وفقاً للطريقة التي مفادها: ان يقوم الناخب الاولي، وهو من الذكور الذي لا يقل عمره عن 21 عاماً، بأنتخاب الناخب الثانوي، وهو من الذكور أيضاً ولا يقل عمره عن 25 عاماً. فيقوم الناخب الثانوي بدوره بأختيار الممثل الذي سيكون عضواً في الجمعية التأسيسية، على ان لا يقل عمر الممثل هذا عن ال 30 عاماً. والانتخاب سيكون بالاقتراع السري وتشرف عليه لجان في الاقضية، والتي يجري اختيارها

من قبل الممثلين المحليين في كل قضاء. ويبلغ العدد الاجمالي لنواب الجمعية التأسيسية مائة نائب موزعين بواقع : ما بين (1–3)نائب قبلي عن كل لواء، ومابين (1–2) نائب عن كل من اليهود والنصارى من الوية بغداد البصرة والموصل، ومن سكان المدن والقرى، العدد نفسه من النواب نسبة الى عدد الناخبين الاوليين. ويسمي شيوخ القبائل الساكنة في كل لواء ضعف ممثليها. واذا لم يتفقوا على العدد المطلوب، ترحل أسماء المرشحين الى الناخبين الثانوين في اللواء، والذين سيختارون بدورهم العدد المطلوب من الممثلين ومن بينهم اسماء المرشحين. ذلك يعني، بأن القبائل لن تشارك في الانتخابات بصفتها ناخب اولي او ثانوي(19).

جرت أنتخابات الجمعية التأسيسية على مرحلتين : المرحلة الاولى، بدأت بتاريخ 24ت2 1922 وحتى النصف الثاني من شهر ك2 1923، عندما توقفت لاسباب سنأتي أليها لاحقاً. وبدأت المرحلة الثانية. وعندما تجددت في 12 تموز 1923، بعد الجهود الشاقة التي بذلت من قبل السلطات البريطانية، الملك فيصل الاول، والحكومة العراقية.

- **المرحلة الاولى :**

عندما صدرت الارادة الملكية بتاريخ 21ت1 1922، لتحديد بدء الانتخابات العامة، تم وفي التاريخ نفسه، ارسال تعليمات سرية حملت مصادقة الملك عليها، الى متصرفي الالوية تعلمهم بأن من واجباتهم البيان وبوضوح للناس بأهمية اختيار المرشحين الذين سيصدقون على المعاهدة. وطلب أيضاً من المفتشين الاداريين حمل متصرفيهم لتأمين أنتخاب أولئك المرشحون. وصدر في الوقت نفسه بيان معاكس يحمل تعليمات سرية من وزير الداخلية، وجرى نشره في الجرائد المحلية، وفيه طالب الوزير جميع الموظفين الحكوميين تبني موقف الحياد التام خلال الحملة الانتخابية (20).

ولما أنطلقت الحملة الانتخابية، عزفت الاحزاب السياسية عن المشاركة فيها، عدا حزب الحكومة، الحزب الحر، ولم ترشح الجماعات المعارضة احداً منها للانتخابات. والحق، ان مشهد الانتخابات بدا فاتراً للغاية. فبعد أسبوعين من انطلاقة الحملة الانتخابية، فعلت الشيعة الامامية بزعامة الشيخ مهدي الخالصي، وبمساندة الجماعات المناهضة للانتداب، والتي لم تطلها حملة المندوب السامي ضد قادتها في أب الماضي، معارضة الصيف الماضي، فصدرت الفتاوى في المدن المقدمة، النجف الاشرف، كربلاء والكاظمية، للمسلمين في البلاد، وتضمنت منع المشاركة في الانتخابات، مادامت ضد رغبة الامة، وجرى توزيع المنشورات التي تحث الناس على طاعة الفتاوى (21). وأستجابة لها قدمت اللجان الانتخابية في المدن المقدسة أستقالاتها، ودخلت

الحملة الانتخابية مرحلة من الجمود. الواقع، ان الغالبية الساحقة من الشيعة الامامية قاطعت الانتخابات، بعد ان غطت نسخ الفتاوى ارجاء واسعة من البلاد. ففي بغداد دعت الفتاوى أبناء الطائفتين النصرانية واليهودية الى التضامن مع أخوانهم المسلمين في مقاطعة الانتخابات، حتى ان جهود تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات فيها قد فشلت اول الامر، وعندما تشكلت اللجنة تسلم أعضاؤها رسائل تهديد من اللجنة العليا للجمعيات السرية في العراق (22). وفي الحلة تعرقل مسار الحملة الانتخابية، فيما اخبر متصرف لواء الموصل، وزير الداخلية بتاريخ 28ك1 1922، بأن اللجنة الانتخابية في اللواء لم تعد لديها الرغبة في مواصلة العمل، وأخذ الناس ينأوون عن الانتخابات، نتيجة لاثر الفتاوى وغيرها من المنشورات التي تأثرت بها الطائفة السنية في الموصل.

وتوافقاً مع هذا المنحى، صدرت عن رجال الدين النصارى في لواء الموصل أيضاً مراسم ناشدت ابناء الطائفة مساندة وحدة الامة العراقية عبرمقاطعة الانتخابات البرلمانية. في حين سارت الحملة الانتخابية في الوية أخرى ببطىء شديد، غير أنها ومن الناحية العملية قد تجمدت في منتصف شهر ك2 1923. وعليه، بذلت الجهود لارضاء مطالب الشيعة الامامية، الا أنهم أعلنوا بأن الفتاوى ستبقى سارية المفعول ما دامت الاحكام العرفية سائدة في البلاد، وطالبوا بضمانات لحرية الاعلام والاجتماعات العامة، وسحب المفتشين الاداريين من الالوية، وعودة المبعدين من المنفى، واسترضاء الاحزاب السياسية التي جرى قمعها في شهر اب الماضي(23).

وكانت حكومة السيد عبد الرحمن النقيب الثالثة، ومن جانب اخر، قد استقالت في 16ت2 1922 بعيد اسبوع من صدور الفتاوى، بسبب فشلها في الترويج لحملة فعالة في الانتخابات، وكما بين ذلك الملك فيصل الاول وحزب الحكومة، الاحرار. وشكل السيد عبد المحسن السعدون حكومته الاولى في 20ت2 1922، فأعلنت الحكومة الجديدة، وبعد موافقة المندوب السامي، اخلاء سبيل المرحلين. وفي 8ك1 1922، سمح قرار مجلس الوزراء بعودة الحزبين الوطني العراقي والنهضة الى العمل السياسي، وان لم تحل عودتهما دون توقف الحملة الانتخابية . ومرد ذلك، الى جانب ما تقدم، خشية العديد من الناخبين استخدام المراكز الانتخابية لاغراض الاجبار على التصويت لمرشحين بعينهم، وتخوف زعماء القبائل من اكتساح محتمل لمرشحي المدن، جراء محدودية عدد ممثلي القبائل للجمعية التأسيسية.

اما المناطق الكوردية، مثل السليمانية وأربيل، وغيرها من الاقضية في لواء الموصل ولواء كركوك، فلم تكن في الغالب خاضعة لسلطان الحكومة العراقية او القوات البريطانية عندما انطلقت

الحملة الانتخابية، ولم يكن الموقف مستقراً في كوردستان العراق على وجه الاجمال. فالمندوب السامي سبق أن أعلمته وزارة شؤون المستعمرات في الحكومة البريطانية، بعدم التدخل عسكرياً فيها، لذا، سحب القوات البريطانية من السليمانية، معتقداً بأن التعاون مع الشيخ محمود البرزنجي، الذي قاد أنتفاضة عام 1919 في كوردستان، يمكنه ضمان أستقرارها، غير ان الاخير وحالما وصل لواء السليمانية قادماً من المنفى، تعاون مع الاتراك المطالبين بلواء الموصل، وأعلن عن نفسه ملكاً على كوردستان المستقلة. لذا، كانت هذه المناطق خارج اطار الحملة الانتخابية في مرحلتها الاولى (24).

- **جهود تجديد الانتخابات العامة :**

تبدل واقع القضية الكوردية مع تراجع فكرة دولة كوردية مستقلة في اسيا بعيد فشل ابرام معاهدة سيفر المؤرخة في 10اب 1920، فبرر ذلك بدوره اعادة احتلال القصبات الكوردية في شمال العراق، ماعدا لواء السليمانية الذي بقي تحت سيطرة الشيخ محمود بموافقة بريطانية، فيما جرى دمج جميع الاقضية المرتبطة اداريا بمركز اللواء مع لواء أربيل ولواء كركوك. وفي غضون ذلك، أعلنت الحكومتان العراقية والبريطانية اعترافهما بالحقوق الكوردية في اطار الحدود الادارية للعراق. وصدر عن الحكومة العراقية بتاريخ 11تموز 1923، بلاغاً بينت فيه تقديم ثلاثة ضمانات لجميع القصبات الكوردية قبيل مشاركتها في الانتخابات العامة : أولها، ان لايعين فيها مواطن عربي. وثانيها، اعتبار اللغة العربية غير الزامية. وثالثها، حماية حقوق جميع الطوائف بالتساوي (25). ان هذه التدابير، اضافة الى تقليص مدة سريان مفعول المعاهدة العراقية– البريطانية لسنة 1922، من عشرين عاماً الى اربعة أعوام اثر توقيع البروتوكول الخاص بذلك من قبل العراق وبريطانيا في 30 نيسان 1923، قد شجعت المندوب السامي والحكومة العراقية معاً لاستثمارها على نحو حسن. فأقترن التمهيد لتحديد الحملة الانتخابية بزيارة الملك فيصل الاول لواء الموصل في 12أيار 1923، وزيارة الالوية الجنوبية : الكوت، البصرة، الناصرية، الديوانية، الحلة، في المدة من 18–19 حزيران 1923، حيث حذر الملك في كل مكان حل به، من خطر تأجيل الانتخابات. وكان المندوب السامي قد ذكر قبل أسبوع من بدء زيارات الملك، بأن البلاد لم تشهد أي شكل من أشكال الاحكام العرفية منذ تشكيل الحكومة العراقية في بغداد (26).

من جانبهم، أعلن زعماء المعارضة بأن البلاد ما تزال تحت نفوذ وهيمنة المفتشين الاداريين البريطانيين. وظهرت بتاريخ 18أيار 1923، منشورات تذكر الناس بأستمرار نفاذ الفتاوى المناهضة للانتخابات، وبينت ان الحكومة أرادت خداع الشعب عندما وقعت بروتوكول 30 نيسان

1923، وذكرت أن الملك، وبعد وقت قصير من ذلك، قام بزيارة شمال وجنوب البلاد لدفع الانتخابات، لذا ينبغي على الشعب الاحتراس واليقظة، وظهرت في شهر حزيران فتاوى جديدة أكدت نفاذ فتاوى المقاطعة السابقة. الحكومة العراقية، ولمواجهة التداعيات المحتملة لهذا الموقف، تسلحت بالتعديل الذي ادخل على قانون الجزاء العراقي في 9 حزيران 1923، والذي منحها حق ترحيل الرعايا من الاجانب لاسباب سياسية، ومنها معارضة الانتخابات العامة، وعليه شرعت بتاريخ 26 حزيران 1923 بترحيل الشيخ مهدي الخالصي وأفراد عائلته الى خارج البلاد، بعد ان أعتبرتهم من الرعايا الفرس (27). وأحتجاجاً على قرار الترحيل هذا، جرت هجرة طوعية عامة لرجال الدين الشيعة الى فارس، فأبدت الحكومة الفارسية أستياؤها من ذلك، غير ان الحكومة العراقية اكدت لها ان بمقدور المهاجرين العودة الى البلاد عندما تنجز الجمعية التأسيسية عملها، ماعدا الشيخ الخالصي. وبذلك أصبح الطريق ممهداً أمام تجديد الانتخابات بعد أضعاف حركة المعارضة، خاصة، وأن زعماؤها الذين عادوا من المنفى تعهدوا بأنهم لن يقاوموا سياسة الحكومة. لذا، بعثت وزارة شؤون المستعمرات في الحكومة البريطانية موافقتها على تجديد الانتخابات العامة في البلاد، وسألت المندوب السامي عن حال القصبات الكوردية، فبين لها التزامها الهدوء، واجماع متصرفوا الالوية بأن تجديد الانتخابات ممكن ومن دون مصاعب كبرى(28).

- **المرحلة الثانية :**

أنطلقت الحملة الانتخابية في مرحلتها الثانية بتاريخ 12 تموز 1923. وفي هذه المرة، كان للاحزاب السياسية موقفا اخر منها. فحزب النهضة اتخذ موقف المراقب منها، فيما انقسم الحزب الوطني على نفسه، فيما أصر بعض زعماؤه من امثال : جعفر ابو التمن وحمدي الباججي على مواصلة المقاطعة، في مقابلة مطالب اخرين من امثال : احمد الشيخ داود ومولود مخلص، المشاركة فيها بأسم المعارضة وبصفة شخصية وليس حزبية. بعبارة اخرى، دعا مناصروا الملك فيصل الاول في الحزب الى المشاركة فيها، وشاركهم الرأي عبد الجعفر البدري رئيس تحرير جريدة (الاستقلال) لسان حال الحركة الوطنية (29). ومع ذلك، فقد اكتنف مسارها في المرحلة الثانية عدة صعوبات، ومن أهمها مسألتي القبائل، والنشاطات السياسية لما تبقى من عناصر المعارضة. فالنظام المؤقت لانتخابات الجمعية التأسيسية، قد تعامل مع القبائل وكأنها أقلية، عند منحها على وجه الاجمال (20) مقعداً من عدد المقاعد الكلي البالغ (100) مقعداً، في حين هي تمثل الاكثرية في البلاد، لذا، عد شيوخ القبائل ذلك حيفاً. أضف الى ذلك، أن اللجان الانتخابية وجدت من

الصعب وفي بعض الاحيان مستحيل التمييز بين القطاع الحضري والقطاع القبلي ما دام نظام تمثيل الاقلية منع اعتبار القبائل ناخب اولي. وعليه، قرر مجلس الوزراء في 9 اب 1923بأن حق أنتخاب ممثل عن القبيلة لا يمنع رجل القبيلة من المشاركة في الانتخابات والتصويت مع السكان الحضر وبنفس الطريقة، فأستثمر ذلك شيوخ القبائل، الذين تهافتوا على تسجيل الالاف من رجالهم، حتى ان المندوب السامي وجد تقدم في سير الانتخابات، عندما زار الجنوب في اواخر شهر اب من العام 1923 (30).

وفي الشمال، حيث يسكن الكورد والتركمان في ألوية الموصل اربيل وكركوك، ظهر بعض التلكىء في المشاركة أول الامر، بناءً على مخاوف سابقة من أستخدام المراكز الانتخابية للاجبار على التصويت لمرشحين بعينهم، غير ان توكيدات الحكومة بعدم السماح بذلك بدد هذه المخاوف. وفي كركوك، كانت المشكلة الرئيسية التي بررت التردد في المشاركةبالانتخابات، تشكيك الاقلية التركمانية بمصداقية الضمانات الحكومية التي صدرت في 11تموز 1923، بأعتبار اللغة التركمانية في اللواء اللغة الرسمية، وتعين موظفين من التركمان في أدارته المحلية. ولتبديد الشكوك هذه، زار المندوب السامي لواء كركوك، وبين بأن تلك الامتيازات لن تزول، الا اذا قرر الساكنين في اللواء طوعاً التخلي عنها، لذا، مضت الحملة الانتخابية دون مصاعب اضافية(31).

اما النشاطات السياسية لما تبقى من عناصر المعارضة، فقد ظهرت في اليوم الثاني من انطلاقة الحملة الانتخابية، 13تموز 1923، في بازار الكاظمية ملصقات جدارية مناهضة للانتخابات، بينت بأن مبرر المناهضة هذه المرة ديني وليس سياسي، مما يعني بأن المناهضة تعبير أحتجاج على أجراءات الحكومة في ترحيل الامامية من رجال الدين الى الخارج، ومع ان الشرطة المحلية سارعت الى أزالتها، غير ان مثل هذه المصاعب عادت لتظهر من جديد في كربلاء والنجف الاشرف، وان لم تؤثر في تشكيل اللجان الانتخابية . وفي قضاء الحي من لواء الكوت، حضرت القلة من الناخبين الاوليين لاختيار الناخبين الثانوين، ومن بينهم قدمت أكثرية قوامها (817) ناخباً ثانوياً، فوضعت في صناديق الاقتراع اوراق تبين بأن الانتخابات (حرام) بدلاً من كتابة أسماء المرشحين الذين يختارونهم نواباً في الجمعية التأسيسية، ولمعالجة الموقف جرى تعين محاسب لكتابة أسماء المرشحين عن الناخبين الثانوين، وحمل مدير قضاء الحي مسؤولية المقاطعة ومحاولة أرجاء الانتخابات، وبالتالي تم اعفاؤه من منصبه (32). وفي الحلة، كان هنالك تراجع كبير في عدد المشاركين، غير أن أعتقال السيد سعيد عبد الحكيم اعاد الامور الى نصابها،

وفقاً لما أفادته المذكرة السرية التي بعث بها المفتش الاداري في اللواء الى مستشار وزارة الداخلية في 29 اب 1923.

وفي لواء بغداد، تسلم عدداً من أعضاء اللجان الانتخابية رسائل تهديد تدعوهم الى الاستقالة، وماعدا ذلك، جرت الانتخابات في هدوء. في غضون ذلك، تواصل الخلاف بين العناصر المناوئة للمعاهدة والتي شاركت في الانتخابات وبين المعتدلين. وساعد مناصروا الملك فيصل الاول ممن أصبحوا متصرفوا ألوية وشغلوا مناصب أدارية أخرى، رفاقهم السابقين في الحزب الوطني، فقد أتهمت وزارة الداخلية، متصرف لواء كربلاء، مولود مخلص، بالتدخل في الحملة الانتخابية لصالح المعارضة، وأعتبرت الدوائر البريطانية، بيانه الذي قال فيه بأن الانتخابات تجري بشكل حر، لعبة كبرى بين المعارضة وبين أعوان الملك (33). وفي لواء الموصل، بين المفتش الاداري وبناءً على نصح وزارة الداخلية، بأن من دون عودة المتصرف رشيد الخوجة، فأن المعارضة لاتستطيع الحفاظ على موقفها الذي أثر في الناخبين الثانوين لمصلحة العناصر المناوئة للمعاهدة. ويبدوان الملك فيصل الاول، هو الذي نادى بهذا النمط من السياسة لاسترضاء الشيعة الامامية والعناصر المناوئة للمعاهدة التي جرى قمع زعماؤها. بعبارة اخرى، ان غرض الملك من ذلك أرضاء سخط نفسه، والحفاظ على سمعته كملك يحظى بقبول الشعب له، لدرجة أنه تحرك شخصياً وبسرية في تسهيل عودة المرحلين منهم الى الخارج، فقادته هذه السياسة الى علاقة أتسمت بالبرود مع بريطانيا التواقة في الحصول على أكثرية مؤيدة للمعاهدة في الجمعية التأسيسية. في 31 اب 1923، كتب المندوب السامي الى الملك فيصل الاول متهماً أياه السماح للعناصر المناوئة للمعاهدة ان تحقق أكثرية في الجمعية التأسيسية، وأضاف المندوب السامي، أن على الحكومة اعلام الشعب بالمرشحين المؤيدين للمعاهدة، وتضمن أنتخابهم (34). فرد الملك منكراً التهمة، ومشدداً على ان غرضه من ذلك المصادقة على المعاهدة (35). وبتاريخ 25 أيلول 1923، أعلن السيد عبد المحسن السعدون في جريدة (العراق) بأن البلاد ستكون في موقف صعب ان لم يتم التصديق على المعاهدة، وناشد الناخبين الثانويين ان يضعوا ذلك في الاعتبار عند اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية.

لقد كانت سياسة الملك فيصل الاول حيال أسترضاء الشيعة الامامية والعناصر المناوئة لمعاهدة 1922، موضع أزمة مع رئيس الوزراء السعدون، والذي رحلت حكومته العديد من قادتها الى الخارج، لذا، قبل الملك أستقالة السعدون في 15ت2 1923، وعهد الى الفريق جعفر العسكري بتشكيل الحكومة الجديدة، وهي الاولى له، وتضمن التشكيل الجديد، نتيجة لاصرار الملك على

أثنين من الامامية، حيث يضطلع أحدهما بحمل رسائل المرجع الاعلى الى الملك. وفي بغداد بين وكيل المرجع الاعلى للملك، بأن الطائفة ستقدم المساعدة المخلصة للحكومة. وفي غضون عدة أشهر سمح بعودة جميع المرحلين الى البلاد، عدا الشيخ الخالصي، بعد تعهدهم بالابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية (36).

- **أنتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية:**

بتاريخ 11أيلول 1923، وابان انتخابات الناخبين الثانوين، طلب مستشار وزارة الداخلية كورنوالس (37) من جميع المفتشين الاداريين في الالوية الى أبراق أسماء المرشحون الموصى بهم من قبل المفتش الاداري بنفسه والمتصرف كمرشحين مناسبين للتصويت الى جانب المعاهدة، فتم تلبية طلب المستشار. وبعد دراسة الاسماء، بعث الاخير بتاريخ 8 شباط 1924 الى المفتشين قائمة بأسماء المرشحين المقترحين في كل لواء، لاختيارهم أعضاء في الجمعية التأسيسية، أضافة الى أرسال القائمة نفسها الى المتصرفين. وبين مستشار وزارة الداخلية، بأن اخلاص كل مرشح لسياسة الحكومة مكفول من قبل الملك فيصل الاول بنفسه او من قبل رئيس الوزراء، وأضاف قائلاً : والمرشحون بعينهم ممن يفترض على العموم ان يكونوا متطرفين، جرى تقديمهم بناءً على ضمانات من قبل صاحب الجلالة، رئيس الوزراء، وعلي بك جودت (وزير الداخلية) بسبب ثقتهم بهم، وبسبب اعتبار ذلك (سياسة) في ضمهم الى الجمعية التأسيسية(38). ويعني هذا المفهوم (سياسة) بأن سياسة الملك حيال العناصر المناهضة للمعاهدة أصبحت مقبولة من قبل بريطانيا مادام لن تكون لاولئك الاكثرية في الجمعية، ومادام ذلك سيصون شعبية الملك فيصل الاول. بل، وأكثر من ذلك، فأن بعض هذه العناصر سيجري أختيارها رغم أن الحكومة وبريطانيا لاتفضلهم، ومرد ذلك (اختيارهم) شعبيتهم او سمعتهم بين أصحابهم او بين قبائلهم.

ونتيجة للحملة السابقة ضد وجود المفتشين الادارين في الالوية، حرص البريطانيون للغاية ان لايجلبوا الى أنفسهم تهمة التأثير غير المنصف في الانتخابات. لذا، أصدر مستشار الداخلية تعليماته الى المفتشين بأن تكون نشاطاتهم بين العناصر الموالية لبريطانيا على نحو مكشوف او بين. وطلب منهم تقديم المساعدة الى المتصرفين عندما يكون تأثيرهم، وفي بعض المسائل، أكبر من تأثير المتصرف، ولكن، وفي جميع الاحوال، ينبغي تثبيت نشاطاتهم عند او الى الحد الادنى(39). وعلى اية حال، جرت في 25 شباط 1924 أنتخابات الممثلين (النواب) الى الجمعية التأسيسية من دون تعثر، ماعدا لواء الموصل، والتي تم تفاديها قبل بداية الانتخابات. وعند مقارنة نتائجها مع قائمة مرشحي الحكومة، فأن (74) مرشحاً من أصل (98) مرشحاً حكومياً تم

أنتخابهم، وكان من بينهم (15) مرشحاًمن العناصر المناوئة للمعاهدة، بينهم (5) مرشحين لم تدرج أسماؤهم أصلاًفي قائمة الحكومة. وليس من شك، ان الحكومة قد تدخلت في الانتخابات لمصلحة قائمتها، غير انه من الصعب تحديد درجة او مدى هذا التدخل، أو، فيما أذا زور المتصرفون وغيرهم من موظفي الحكومة صناديق الاقتراع ابان الانتخابات او خلال فرز وعد اوراق الاقتراع.

ففي مدينة الكاظمية، على سبيل المثال، حصل المرشح (عبد الجبار الكايت) وهو نصراني الديانة، على (32) صوتاً و(مناحيم دانيال) وهو من الطائفة اليهودية على (26) صوتاً، في حين حصل الزعماء الشعبين من الشيعة الامامية على عدد اقل من الاصوات، حيث حصل جعفر ابو التمن على (19) صوتاً، وحصل عبد المحسن الجلبي على (16) صوتاً، وعبد الغني كبة على (14) صوتاً. لا بل، ان (ساسون حسقيل) قد تجاوز الاخير (كبة) بفارق صوتين، أي أنه حصل على (16) صوتاً، وبفارق أربعة أصوات عن سعيد محمد علي هبة الدين، الذي حصل على (12) صوتاً (40). حتى ان مضبطة الكاظمية (البيان الانتخابي) لم توقع من قبل اللجنة المشرفة في بغداد، واعترض على ذلك، أحد أعضاؤها، نافي الاورفلي، وطالب بتدقيق أوراق الاقتراع في الكاظمية، غير ان السلطات ذات العلاقة رفضت طلبه (42). وكتبت جريدة (الاستقلال) تقول بتاريخ 20ت1 1924، ولمناسبة اجراء اول انتخابات برلمانية، بأن الجميع يعرفون بان التدخل والتزوير قد رافقا انتخابات الجمعية التأسيسية (43).

وبقي ان نقول، بأن السير الذاتية لاعضاء الجمعية التأسيسية الذين جرى أنتخابهم، تظهر ان الاكثرية منهم من أعيان ملاك الارض والتجار المسنين والمنحدرين من عوائل معروفة، حيث يمثل شيوخ القبائل من أمثال : الشيخ حبيب الخيزران، عبد الواحد الحاج سكر، أحمد رايح العطية، وعجيل الياور....قرابة ثلث الاعضاء. ومن بين الاعضاء أيضاً، ستة من المحامين، وأربعة من الاعضاء السابقين في البرلمان العثماني، وعدداً من الضباط الذين خدموا مع الملك فيصل الاول في سوريا من أمثال : جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، نوري السعيد وغيرهم. وعلى العموم، فأن نسبة المتعلمين تشكل الاقلية في الجمعية التأسيسية المنتخبة، مقابل أكثرية قوامها من الاميين وغير المتعلمين، ولايعني ذلك بالضرورة بأن الاخيرة سوف تكون غير قادرة على الدفاع عن مصالحها او ما تعتقده.

المصادر

* كتب المراجع والدوريات المعتمدة في الدراسة.

أ- كتب المراجع والدوريات العربية:

1. زكي صالح، مقدمة في دراسات العراق المعاصر، بغداد، 1953.
2. عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، 1963.
3. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال الى الاستقلال، بغداد، 1963.
4. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، بغداد، 1953.
5. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية واثرها في السياسة الداخلية (1922- 1948)، بغداد، 1977.
6. جريدة (العراق) في 21 حزيران 1920.
7. جريدة (العراق) في 21 تموز 1920.
8. جريدة (العراق) في 15 ت2 1930.
9. جريدة (الشرق) في 10 ت2 1920.
10. جريدة (الاستقلال) في 31 ك1 1920.
11. جريدة (الاستقلال) في 19 ك2 1921.
12. جريدة (الاستقلال) في 9 شباط 1921.

ب - كتب المراجع الاجنبية:

1. Abbas Kelider, The Integration of Modern Iraq, London ,1979.
2. A.J. Wilson, Mesopotamia, Aclash of Loyalties (1917-1920), London, 1931.
3. Annual Administrative British Report to the League of Nations, 1920-1921.

1921-1922.

1922-1923.

1923-1924.

1924-1925.

4. E. Burgoyne, Gertrude Bell from her personal papers, (1914- 1926), London, 1961.
5. F.W. Lreland, Iraq, Astudy in Political development, Non. Percy Cox, Historical Summary (in) Miss Bell Letters, London, 1927.